متطلبات قياس شفافية السياسة النقديـة في العــراق

Requirements for measuring monetary policy transparency in Iraq

ا.د. فلاح حسن ثويني
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المستنصرية
falahecono@yahoo.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/٤/٩ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٥/٨

المستخلص

يهدف البحث إلى تشخيص متطلبات ومؤشرات قياس شفافية السياسة النقدية وأثرها على أهداف وفعالية هذه السياسة . أن الهدف الأساسي للبنوك المركزية هو تحقيق الاستقرار النقدي من خلال أدواتها ووظائفها، وأن تحقيق ذلك يرتبط بشكل وثيق بوضوح وشفافية السياسة النقدية. هذه الشفافية تسهم في تحسين توقعات الأفراد والمؤسسات الاقتصادية، وتعزيز ثقة المستثمرين والجمهور، وتقوية استقلالية البنك المركزي . وذلك عن طريق معايير ومؤشرات تم استخدامها لقياس الشفافية . وفي العراق تطور مستوى الشفافية للسياسة النقدية من ٢.٥ درجة من اجمالي قيمة المؤشر الذي يبلغ ١٥ درجة عام ٢٠١٠ ، الى ١٠ درجة في عام ٢٠٢٤ . والاستنتاج الاساسي هو ان عدم التوازن بين المعلومات التي يمتلكها البنك المركزي والجهات الاقتصادية الاخرى الفاعـــلة يمكن أن يؤدي إلى شفـــافية منخـفضة او

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الثامن عشر/ حزيران ٢٠٢٥
الصفحات ١١١– ١٤٦

محـــــدودة ، وتوصـــي الدراســـة بضـــرورة تعزيـــز ودعـــم تـــوافر صـــفحة فعالـــة منفصـلة علـى موقـع البنـك المركـزي العراقـي عـن الاسـتقرار المـالى ، بالاضـافة الى ما يتم نشره من تقارير حول الاستقرار المالي والنقدي .

الكلمات المفتاحية : الشفافية ، السياسة النقدية ، البنك المركزي العراقي

Abstract:

The research aims to Diagnosis the requirements and indicators for measuring monetary policy transparency and its impact on the objectives and effectiveness of this policy. The primary goal of central banks is to achieve monetary stability through their instruments and functions, and achieving this is closely linked to the clarity and transparency of monetary policy. This transparency contributes to improving the expectations of individuals and economic Institutions, enhancing the confidence of investors and the public, and strengthening the independence of the central bank. This is achieved through criteria and indicators that have been used to measure transparency. In Iraq, the level of monetary policy transparency has evolved from 2.5 degrees out of a total indicator value of 15 degrees in 2010 to 10 degrees in 2024. The main conclusion is that the imbalance between the information held by the Central Bank and other economic actors can lead to low or limited transparency. The study recommends the need to enhance and support the availability of a separate, active page on the Central Bank of Iraq's website on financial stability, in addition to the reports published on financial and monetary stability.

Keywords: Transparency, Monetary Policy, Central Bank of Iraq

مقدمة

ان الهدف الرئيس لمعظم البنوك المركزية وسياساتها النقدية في بلدان العالم يتمثل بالسعي نحو تحقيق الاستقرار النقدي عن طريق المهام والوظائف التقليدية وغير التقليدية المكلف بها ، والادوات والوسائل التي يستخدمها ، كل ذلك من اجل تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية الكلية التي تُعد السياسة النقدية فرعا منها .

وتحقيق ذلك مرتبط في وضوح وشفافية وافصاح السياسة النقدية لتحقيق اهدافها ، من اجل تحسين توقعات الافراد والوحدات الاقتصادية الاخرى ، وايضا زيادة ثقة المستثمرين والجمهور في السياسات النقدية مما يعزز استقلالية البنك المركزي ، وايضا تحسين ورفع كفاءة وفاعلية الاداء مما يساهم في استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي ، وهذا يتطلب تبني او استخدام معايير ومؤشرات تساهم بقياس مدى شفافية السياسات النقدية التي تنعكس على مصداقيتها امام الرأي العام ومن ثم تأثيرها في الاستقرار النقدي والنشاط الاقتصادي .

١- المبحث الاول/ شفافية السياسة النقدية .. اطار مفاهيمي ونظري

١.١- اهمية البحث : ينال موضوع الشفافية اهمية كبيرة في العراق وفي معظم بلدان العالم، اذ ان أُسس الحوكمة الرشيدة تتطلب مستوى مقبول من الشفافية لذلك يتزايد الاهتمام الدولي بمفهوم الشفافية في مختلف جوانب الحكم والإدارة الاقتصادية ، ومن ضمنها السياسات النقدية لتعزيز مصداقية البنك المركزي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي على اعتبار ان شفافية السياسة النقدية للبنك المركزي تستطيع التأثير على توقعات الجمهور، وبالنتيجة تعزيز فعالية السياسة النقدية .

٢.١- **مشكلة البحث:** على الرغم من الإجماع العام على أهمية الشفافية في السياسات النقدية، لا يزال هناك تباين في وجهات النظر حول المستوى الأمثل للشفافية وأدواتها ومؤشراتها وتأثيراتها المختلفة على الاقتصاد . أي الكيفية التي تؤثر فيها شفافية السياسة النقدية ؟

٣.١- فرضية البحث : ان ارتفاع مستوى شفافية السياسة النقدية يؤدي الى زيادة مساهمتها في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي .

٤.١- هدف البحث : يهدف البحث الى تحديد متطلبات ومؤشرات شفافية السياسة النقدية وتأثيرها على اهداف وفاعلية السياسة النقدية والاستقرار النقدي والمالي .

٥.١- الابعاد المكانية والزمانية : العراق للمدة ١٩٩٨ – ٢٠٢٤ وعدد من البلدان العربية والاجنبية ، للسنوات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ .

٦.١- خطة البحث : من اجل تحقيق اهداف البحث تم تقسيمه الى مبحثين ، تضمن الاول الاطار المفاهيمي والنظري لشفافية السياسة النقدية ، وتناول المبحث الثاني تحليلا لواقع شفافية السياسة النقدية في العراق وبعض البلدان العربية والاجنبية عن طريق مؤشرات شفافية السياسة النقدية .

٢- المبحث الثاني/الجانب النظري

١.٢- مفهوم شفافية السياسة النقدية :

تُشير الشفافية TRANSPARENCY الى بيئة يمكن فيها للجمهور ان يحصل على صورة واضحة ومفهومة وحديثة عن اهداف السياسة واطارها القانوني والمؤسسي والاقتصادي وقرارات السياسة واسبابها والبيانات والمعلومات المرتبطة بالسياسة النقدية والمالية ، وهذا المفهوم تم طرحه عام ١٩٩٩ استناداً الى مدونة ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية التي شارك فيها صندوق النقد الدولي IMF بالتعاون مع بنك التسويات الدولية BIS وبالتشاور مع مجموعة ممثلة عن البنوك المركزية والوكالات المالية وغير ذلك من المنظمات الدولية والاقليمية ، وفيما بعد في عام ٢٠٢٠ ، أقرّ المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مدونة جديدة لشفافية البنوك المركزية بتحديث مدونة شفافية السياسات النقدية والمالية لعام ١٩٩٩، ومواءمتها مع توصيات المراجعة المشتركة لمبادرة المعايير والقواعد لعام ٢٠١٧، والتي تُشير إلى الحاجة إلى تقييمات قائمة على المخاطر لدعم فعالية السياسات ومعالجة مخاطر الاقتصاد الكلي. (صـــــندوق النقد الدولي ، ١٩٩٩ ، ص ٢)، (p.2 ، IMF ، ٢٠٢٠)

وتشير شفافية السياسة النقدية TRANSPARENCY OF MONETARY POLICY إلى مدى معرفة الجمهور بالمعلومات ذات الصلة بصنع السياسة النقدية،

أي مدى وضوح وإتاحة المعلومات المتعلقة بالقرارات والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي بشأن إدارة النقد والسيولة وأسعار الفائدة ، بحيث تكون هذه المعلومات متاحة للجمهور والأسواق المالية في وقت مناسب وبشكل مفهوم ، من اجل تقليل حالة عدم التماثل المعلوماتي بين البنك المركزي والوحدات الاقتصادية ، مما يعزز الثقة في البنك المركزي ويقلل من عدم اليقين حول توجهات السياسة النقدية .

والبعض يصف مصطلح الشفافية ، وبالرغم من الاستخدام الشائع والكثير له بأنه مفهوم شامل وغامضvague concept يعني الكثير من الامور والاشياء المختلفة ، وهذا الرأي يتأتى من تعدد وتباين العوامل والمتغيرات التي ترتبط بالسياسة النقدية واجرائتها ، فضلا على اختلاف الزوايا التي يتم النظر منها لموضوع شفافية السياسة النقدية نظرا لاختلاف النظم والتشريعات والادوات النقدية والمالية بين بلدان العالم .

٢.٢- اهمية الشفافية في السياسات النقدية

منذ عقود مضت كانت البنوك المركزية تشتهر وتمتاز بسريتها المصرفية ، ولكنها ، وبعد حدوث الكثير من الازمات المالية والمصرفية فإنها تتمايز بدرجة شفافيتها ، لقد زاد تأثير الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، المُعزّز بجائحة كوفيد-١٩، من أهمية شفافية البنك المركزي ووسّع نطاق صلاحياته ووظائفه وصلاحياته بحكم القانون وبحكم الواقع. وقد غيّرت استجابة البنوك المركزية للأزمات العديد من المعايير التي تُشكّل أساس مبادئ الشفافية التقليدية المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية ، وأصبحت اتصالات البنوك المركزية أداةً مهمةً لصنع السياسات النقدية. وحصل ارتفاع ملحوظ في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بصنع السياسات النقدية ، وخاصة التي ترتبط بقرارات السياسات والتحليل الاقتصادي الكلي الذي تستند إليه. مع الاقرار بوجود اختلافات واضحة في درجة الإفصاح عن المعلومات بين أطر السياسة النقدية تبعا للادوات والاهداف التي تتبناها . اذ تواجه بعض البلدان وخاصة النامية منها ، تحديات مؤسسية وتنظيمية تتمثل في ضعف البنية التنظيمية لبعض البنوك المركزية ، وايضا تحديات تقنية ومعلوماتية تتمثل في ضعف أنظمة المعلومات وقواعد البيانات، وصعوبة

الحصول على بيانات دقيقة وحديثة،وايضا عدم الموائمة بين الشفافية والسرية المصرفية في بعض القرارات. (Geraats , 2009, p.2) ،

وقد زادت البنوك المركزية بشكل كبير من حجم المعلومات التي تفصح عنها بشأن صنع السياسات النقدية ، اذ تساهم السياسة النقدية الشفافة عادةً في تقليل درجة عدم اليقين او عدم التأكد وايضا تخفيض تكلفة التضخم ، مما يُسهم في جعل الاقتصاد أكثر استقرارًا ، اذ أن زيادة الشفافية تُؤدي إلى توقعات أكثر استشراف للمستقبل ، وعادة ما تتمتع البنوك المركزية ذات السياسة النقدية الشفافة بدرجة عالية من المصداقية ، حيث تترتب على ذلك حرية أكبر للتصرف ، مما يمنح صانع السياسات مرونة أكبر ، لذلك من المهم تعزيز المصداقية من خلال جعل عملية وضع سياسات البنك المركزي أكثر شفافية . اذ ان مكاسب الشفافية تجعل سمعة ومصداقية البنك المركزي أكثر ارتباط وفاعلية بالسياسة التي يديرها وينفذها . ايضا فأن الدرجة العالية من الشفافية والمصداقية تعزز مساءلة البنك المركزي امام الجهات الرقابية والتشريعية ، ومن ثم تساهم الشفافية للسياسة النقدية في استقرار الأوضاع النقـــــــــدية المستقبليـــــــة. (Dillén and Nilsson ، 1998, p208) .

ايضا تساهم السياسة النقدية الشفافة في توضيح هدف السياسة على المدى الطويل فالسياسة الأكثر انفتاحًا ستُحفز صانعي السياسات النقدية على تحديد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية بدقة، وسيُحفز البنك المركزي على تركيز الاهتمام على هذه الأهداف. ايضا تعمل الشفافية على تحسين آليات عمل الأسواق المالية بشكل أفضل عندما تتوفر معلومات أكثر تفصيلًا وفي الوقت المناسب. كما تُمكّن المعلومات الإضافية المشاركين في السوق من التكيف بشكل أسرع مع تغيرات السياسة النقدية . (Siwek ,2004 , p.82)

٣.٢- ابعاد ومرتكزات شفافية السياسة النقدية

تتضمن أبعاد شفافية السياسة النقدية جوانب مختلفة تهدف إلى إعلام الجمهور والأسواق المالية حول أهداف البنك المركزي واستراتيجيته وعملياته وقراراته ، وهذا يتطلب الاعلان بوضوح عن أهداف السياسة النقدية، مثل استقرار الأسعار أو تحقيق

مستوى معين من التضخم (استهداف التضخم) ، وايضا الكشف عن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ سياسته النقدية، مثل أسعار الفائدة وعمليات السوق المفتوحة ومتطلبات الاحتياطي ، ونشر البيانات الاقتصادية والمالية التي يعتمد عليها البنك المركزي في اتخاذ قراراته، بالإضافة إلى النماذج الاقتصادية والتوقعات التي يستخدمها لتحليل الوضع الاقتصادي وتقييم المخاطر والتنبؤ بالتضخم والنمو ، وتوضيح كيفية اتخاذ قرارات السياسة النقدية، وأي قواعد أو مبادئ توجيهية تحكم عملية صنع القرار، وتفسير الأسباب الكامنة وراء قرارات السياسة مثل عقد مؤتمرات صحفية، ونشر بيانات صحفية، وتقارير دورية تشرح وجهة نظر البنك المركزي وتقييمه للأوضاع الاقتصادية وتوقعاته المستقبلية، فضلا على نشر تقارير دورية تقيم أداء البنك المركزي في تحقيق أهدافه، وشرح أي انحرافات عن هذه الأهداف وأسبابها ، وهذا يساهم في تعزيز مساءلة البنك المركزي أمام الجمهور والجهات التشريعية.

ويتم تضمين هذه الابعاد المتعددة ضمن إطار عمل البنك المركزي عن طريق عدد من الركائز تترتبط في جوهر عمل البنك المركزي كحوكمة البنك المركزي، وسياساته، وعملياته، ونتائجه، وعلاقاته الرسمية؛ مما يُغطي الشفافية في جميع مجالات نشاط الصيرفة المركزية ، وهو عبارة دليل يهدف إلى توفير إشارات للبنوك المركزية حول كيفية تحسين ممارسات الشفافية لديها. يتناول الدليل مجموعة من المبادئ والممارسات التي يمكن تطبيقها لتحقيق هذا الهدف، كما في المخطط (١) وتتمثل هذه الركائز في (**https://www.imf.org/external/datamapper/CBT**)،(IMF, 2020 ,P.5)

١.٣.٢- الركيزة الأولى: الشفافية في الحوكمة ، Transparency in governance وتغطي القضايا المؤسسية ، حيث يُفصح البنك المركزي عن إطاره القانوني للجمهور بطريقة واضحة وسهلة الاطلاع.

٢.٣.٢- الركيزة الثانية: الشفافية في السياسات،Transparency in policies يتم التركيز على الجوانب الاقتصادية لقرارات سياسات البنك المركزي ويتم الافصاح من قبل البنك المركزي علنًا وبوضوح عن أهداف السياسة النقدية وإطارها وأدواتها.

٣.٣.٢-الركيزة الثالثة: الشفافية في العمليات،Transparency in operations مع التركيز على الكيفية التي بها تنفيذ قرارات السياسات ، ويوضح البنك المركزي إطاره التشغيلي مع هدف تشغيلي واضح المعالم، وأهداف، وأدوات، وضمانات، ومعايير وصول.

٤.٣.٢-الركيزة الرابعة: الشفافية في النتائج،Transparency in outcome مع التركيز على كيفية إبلاغ الجهات المعنية بنتائج سياسات البنك المركزي وإجراءاته الأخرى لتسهيل المساءلة. يُعلن البنك المركزي بشفافية عن نتائج سياسته النقدية.

٥.٣.٢- الركيزة الخامسة: الشفافية في العلاقات الرسمية، Transparency in official relations وتغطي تفاعل البنك المركزي مع الحكومة والهيئات المحلية الأخرى، والعلاقات والالتزامات الدولية. يُفصح البنك المركزي عن علاقته بالحكومة. ويشمل ذلك تبادل المعلومات، وتنسيق السياسات، والجوانب المالية، مثل قواعد توزيع الأرباح، مع التمييز بوضوح بين الأدوار والوسائل المختلفة التي يُمكن أن يتخذها .

(مخطط ١) ركائز شفافية السياسة النقدية

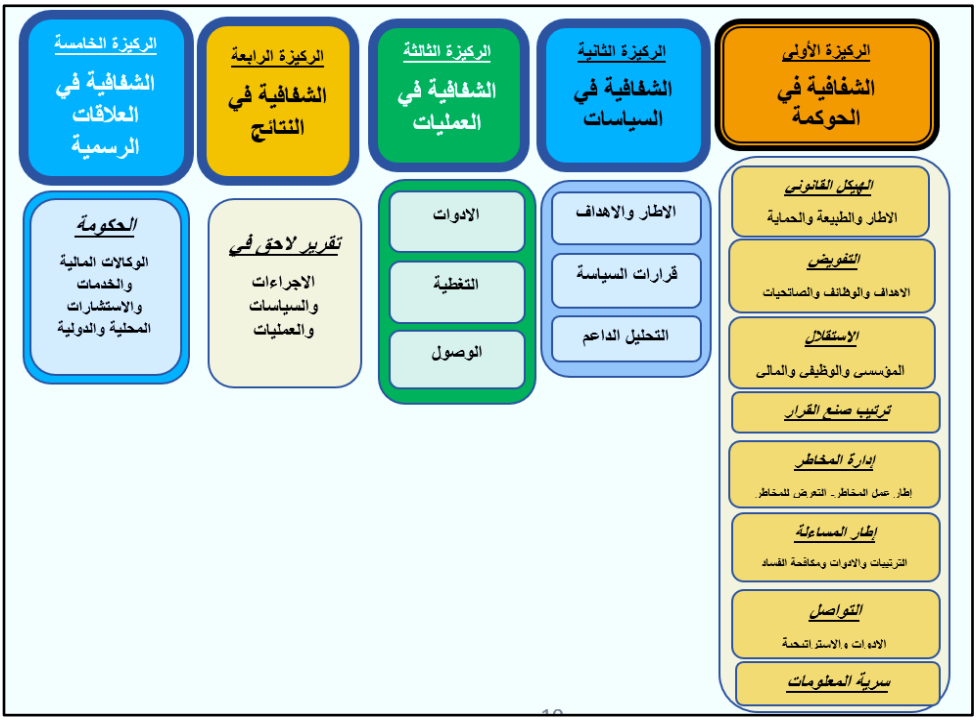

المصدر : اعداد الباحث بالاستناد الى :

International Monetary Fund ، The Central Bank Transparency Code ، IMF Policy Paper , Proposal Staff Report, July 2020 , p.5.

٤.٢- الشفافية والوضوح وكفاءه المعلومات

منذ عام ١٩٩٩ اعلن صندوق النقد الدولي مدونة ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية التي تركز على وضوح ادوار ومسؤوليات واهداف البنك المركزي والمؤسسات المالية الوسيطة والعمليات المتعلقة بصيغة قرارات السياسة النقدية عن طريق البنك المركزي والمؤسسات المالية الاخرى وكذلك العمليات المتعلقه بالابلاغ عن هذه القرارات وتوفر المعلومات المتعلقه بالسياسات النقدية والمالية للجمهور وخضوع البنك المركزي والوكالات المالية لمبدأ المساءلة (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٩، ٢) .

ومن خصائص السياسة النقدية الشفافة هي انها تتميز بعدد من السمات ، تتمثل في كونها خالية من الأسرار Free from secrets ، وغير غامضة not ambiguous ومفهومة من الخارج من قِبل الأفراد والبنوك والشركات وتضمن أسلوب تواصل مناسب وتستخدم أدوات مناسبة للتواصل ، وايضا تتسم بالانفتاح openness , والوضوح clarity والفهم المشترك والصدق honesty ، والكشف disclosure عن المعلومات المتعلقة بالقرارات الداخلية التي يتخذها البنك المركزي، وتوضيح كيفية تحقيق السياسة النقدية لأهدافها.(Siwek, 2004.p.80) :

تزداد الاهمية الى الوضوح عندما تكون هناك حاجة الى توصيل المعلومات بين الوحدات الاقتصادية المختلفة عند الاستخدام الامثل للمعلومات المتاحة حيث تتم الموازنة بشكل عقلاني بين العوائد والتكاليف المرتبطة بالبحث عن المعلومات ومعالجتها وتفسيرها وخاصة فوائد الحصول على قاعده معلومات اوسع .

وجانب الصدق في الشفافية يُشير الى الدرجة التي يتوافق بها تمثيل المعلومات المستخدمة في الاتصالات الخارجية مع الهيكلة الفعلية للمعلومات المعتمدة داخليًا.

ويبدو أن الاتصال الخارجي يعكس بأمانة الإطار الداخلي لهيكلة المعلومات وتفسيرها إلى أقصى حد ممكن ، ويُعد أحد أهم متطلبات الشفافية الحقيقية. أي وجود آلية لنقل المعلومات بنفس التنسيق المستخدم داخليًا. وقد تواجه استراتيجية السياسة النقدية التي تهدف إلى خدمة الغرضين المزدوجين المتمثلين في توفير إطار عمل واحد لكل من صنع القرار الداخلي والتواصل الخارجي بعض المقايضات

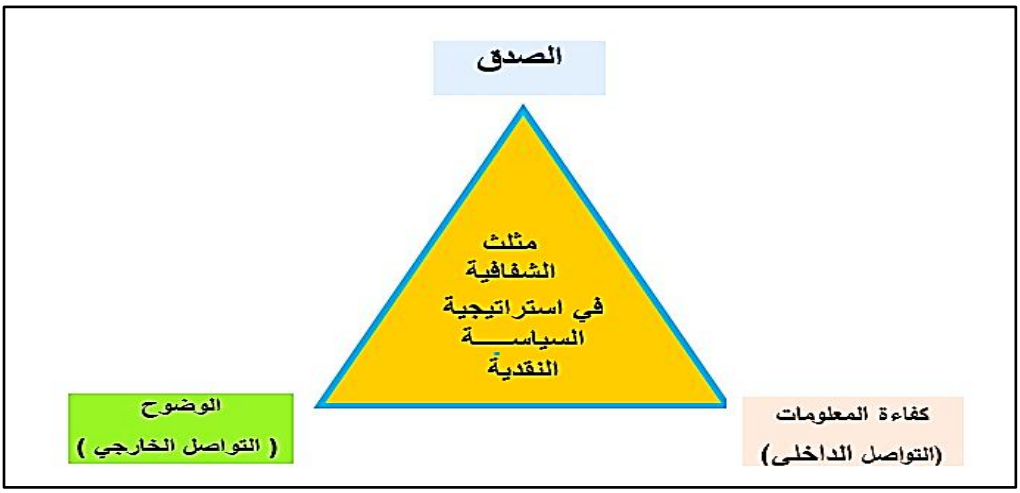

المحتملة في اركان مثلث الشفافية ، كما في الشكل الاتي .

شكل (١) مثلث شفافية استرايجية السياسة النقدية

Urszula Z. Siwek, TRANSPARENCY OF MONETARY POLICY - THEORY AND PRACTICE , ARGUMENTA OECONOMICA , Department of Money and Monetary Policy, Poznań University of Economics , No, 2 (16) 2004.p.80

ويمكن أن تركز جهود الوضوح في المقام الأول على تقييم البنوك المركزية للوضع الاقتصادي (الوضوح الاقتصادي) ، وبدلاً من ذلك، يمكن أن يستهدف بشكل مباشر الآثار والتوقعات لتعديلات أسعار الفائدة ، اما (وضوح السياسة) فهو يتعلق في مخرجات القرار لعملية السياسة النقدية. ويمكن أن يتم التركيز بالتأكيد على الالتزام بتحقيق هدف البنك المركزي (وضوح الهدف). وقد ينشأ ايضا بعض

التعارض بين اركان الوضوح في الهدف والسياسة والاقتصاد . ,Siwek):
2004.p.80)

شكل (٢) مثلث الوضوح في شفافية السياسة النقدية

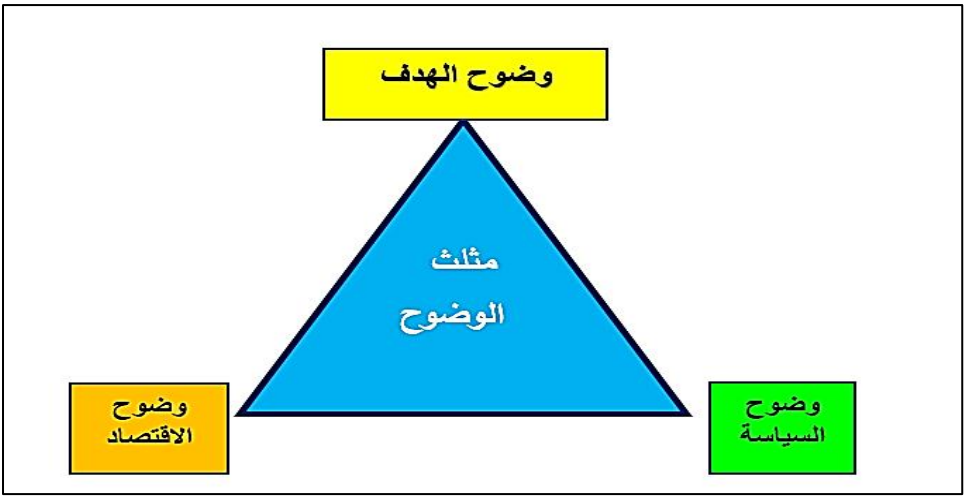

Urszula Z. Siwek, TRANSPARENCY OF MONETARY POLICY - THEORY AND PRACTICE , ARGUMENTA OECONOMICA , Department of Money and Monetary Policy, Poznań University of Economics , No, 2 (16) 2004.p.80

إذا ركز البنك المركزي اتصالاته على أفضل تقييم له لتوقعات الاقتصاد، بما في ذلك المتغيرات التي يتحمل مسؤولية السياسة عنها، فقد يُنظر إلى الانحرافات المحتملة عن القيم المستهدفة على أنها تشير إلى نقص في قدرة البنك المركزي أو التزامه بتحقيق هدفه. وعلى العكس من ذلك، فإن مجرد تكرار أهداف السياسة قد يفتقر أيضًا إلى المصداقية ما لم يتم إقناع الجمهور بأن قرارات السياسة تستند إلى الحكم المناسب للوضع الاقتصادي.

٥.٢- معايير ومؤشرات قياس شفافية السياسة النقدية

على الرغم من بعض الصعوبات التي تواجه قياس شفافية السياسة النقدية للبنوك المركزية نظرا لتشعب مفهوم الشفافية ، الا انه يوجد عدد من المعايير والمؤشرات

التي يمكن عن طريقها قياس مدى اهمية وفاعلية شفافية السياسات النقدية للبنوك المركزية ، وقد اجريت بعض الدراسات لقياس شفافية السياسة النقدية ، مثل الدراسة التي قدمها (إيجفينجر وجيراتس) عام ٢٠٠٦ ، وايضا دراسة (دينسر وإيتشينجرين) عام ٢٠١٤ ، ودراسة (دينسر وإيتشينجرين وجيراتس) عامي (٢٠١٩) و (٢٠٢٢) . وتلك الدراسات اغلبها يتسند في قياس الشفافية في السياسات النقدية إلى خمسة عناصر رئيسة ، هي السياسية والاقتصادية والاجراءات والسياسة والتشغيلية ، وتتضمن كل منها ثلاثة مؤشرات فرعية يتم تقييم شفافية البنك المركزي على ضؤها ، ومؤشر شفافية البنوك المركزية الناتج هو مجموع درجات إجابات الأسئلة او المؤشرات الخمسة عشر حيث تتراوح بين الحد الأدنى وهو ٠، والحد الأقصى ١٥) ، وكالاتي :

١.٥.٢- الشفافية السياسية (Political Transparency) : تُشير الشفافية السياسية إلى الانفتاح بشأن أهداف السياسة وتتركز حول التساؤلات الاتية :

١- هل يوجد بيان رسمي لهدف (أهداف) السياسة النقدية، مع تحديد واضح لأولوياتها في حالة وجود أهداف متعددة؟

- اذا كان لا يوجد هدف (أهداف) رسمي = ٠
- أهداف متعددة بدون تحديد أولويات = ½
- هدف رئيسي واحد، أو أهداف متعددة ذات أولوية واضحة = ١

٢- هل يوجد تحديد كمي للهدف (الأهداف) الرئيسي؟

- كلا = ٠
- نعم = ١

٣- هل توجد اتصالات صريحة أو ترتيبات مؤسسية مماثلة أخرى بين السلطات النقدية والحكومة؟

- لا توجد عقود أو ترتيبات مؤسسية أخرى مع البنك المركزي = ٠

- بنك مركزي بدون استقلالية صريحة في الأدوات أو عقد = ½
- بنك مركزي باستقلالية صريحة في الأدوات أو عقد مع البنك المركزي، مع احتمال خضوعه لإجراء تجاوز صريح = ١

٢.٥.٢-الشفافية الاقتصادية : (Economic Transparency)

تركز الشفافية الاقتصادية على المعلومات الاقتصادية المستخدمة في السياسة النقدية،وتشمل التساؤلات الاتية

١- هل البيانات الاقتصادية الأساسية ذات الصلة بإدارة السياسة النقدية متاحة للجمهور؟

- سلسلة زمنية ربع سنوية لمتغيرين على الأكثر من المتغيرات الخمسة = ٠
- سلسلة زمنية ربع سنوية لثلاثة أو أربعة متغيرات من المتغيرات الخمسة = ١

٢- هل يفصح البنك المركزي عن نموذج (نماذج) الاقتصاد الكلي الذي يستخدمه لتحليل السياسات؟

- لا = ٠
- نعم = ١

٣- هل ينشر البنك المركزي بانتظام توقعاته الاقتصادية الكلية؟

- لا توجد توقعات رقمية للبنك المركزي للتضخم والناتج = ٠
- توقعات رقمية للبنك المركزي للتضخم و/أو الناتج تُنشر بمعدل أقل من ربع سنوي = ½
- توقعات مشروطة أو غير مشروطة = ١

٣.٥.٢-شفافية الإجراءات Procedural Transparency**) :** تتعلق شفافية الإجراءات بكيفية اتخاذ قرارات السياسة النقدية ، وتتضمن :

١- هل يُقدم البنك المركزي قاعدة أو استراتيجية سياسية واضحة تصف إطار سياسته النقدية؟

- كلا = ٠
- نعم = ١

٢- هل يُقدم البنك المركزي تقريرًا شاملاً عن مداولات السياسة (أو توضيحات في حالة وجود مصرف مركزي واحد) خلال فترة زمنية معقولة؟

- كلا، أو فقط بعد تأخر كبير (أكثر من ثمانية أسابيع) =٠
- نعم، محاضر شاملة (وإن لم تكن بالضرورة حرفية أو منسوبة) أو تفسيرات (في حالة وجود مسؤول بنك مركزي واحد)، بما في ذلك مناقشة الحجج السابقة والمستقبلية = ١

٣- هل يُفصح البنك المركزي عن كيفية تحقيق كل قرار على مستوى أداة التشغيل الرئيسية أو هدفه؟

- لا توجد سجلات تصويت، أو فقط بعد تأخر كبير (أكثر من ثمانية أسابيع) = ٠
- سجلات تصويت غير منسوبة = ½
- سجلات تصويت فردية أو قرار من مسؤول بنك مركزي واحد = ١

٤.٥.٢- شفافية السياسات (Policy Transparency) **:**

تعني شفافية السياسات الإفصاح الفوري عن قرارات السياسات، مع شرح للقرار، وتوجه سياسي واضح أو إشارة إلى إجراءات سياسية مستقبلية محتملة.

١- هل يتم الإعلان عن القرارات المتعلقة بتعديلات أداة التشغيل الرئيسية أو الهدف على الفور؟

- كلا أو فقط بعد يوم التنفيذ = ٠
- نعم، في يوم التنفيذ = ١

٢- هل يُقدم البنك المركزي تفسيرًا عند إعلانه عن قرارات السياسة؟

- كلا = ٠
- نعم، عند تغيير قرارات السياسة، أو فقط بشكل سطحي = ٢/١

▪ نعم، دائمًا، بما في ذلك التقييمات الاستشرافية = ١

٣- هل يُفصح البنك المركزي عن توجه واضح للسياسة بعد كل اجتماع للسياسة، أو عن إشارة واضحة إلى إجراءات السياسة المستقبلية المحتملة (ربع سنوي على الأقل)؟

▪ كلا = ٠

▪ نعم = ١

٥.٥.٢- الشفافية التشغيلية (Operational Transparency) : تتعلق الشفافية التشغيلية بتنفيذ إجراءات سياسات البنك المركزي.

١- هل يُقيّم البنك المركزي بانتظام مدى تحقيق أهدافه التشغيلية الرئيسية لسياساته (إن وجدت)؟

▪ لا أو نادرًا (بمعدل أقل من التكرار السنوي) = ٠

▪ نعم، ولكن دون تقديم تفسيرات للانحرافات الكبيرة = ½

▪ نعم، مع مراعاة الانحرافات الكبيرة عن الهدف (إن وجدت)؛ أو، سيطرة شبه كاملة على أداة التشغيل الرئيسية/الهدف = ١

٢- هل يُقدم البنك المركزي بانتظام معلومات عن الاضطرابات الاقتصادية الكلية (غير المتوقعة) التي تؤثر على عملية انتقال السياسة؟

▪ لا أو نادرًا جدًا = ٠

▪ نعم، ولكن فقط من خلال توقعات قصيرة الأجل أو تحليل للتطورات الاقتصادية الكلية الحالية (ربع سنوي على الأقل = ½

▪ نعم، بما في ذلك مناقشة أخطاء التوقعات السابقة (سنويًا على الأقل) = ١

٣- هل يُقدم البنك المركزي تقييمًا منتظمًا لنتائج السياسة في ضوء أهدافه الاقتصادية الكلية؟

- لا أو نادرًا جدًا (بمعدل أقل من سنوي) =٠
- نعم، ولكن بشكل سطحي = ½
- نعم، مع شرح واضح لمساهمة السياسة النقدية في تحقيق الأهداف =١

٦.٥.٢- مؤشر شفافية الاستقرار المالي :

هناك مؤشر اخر لتقييم وقياس شفافية السياسة النقدية وهو ما يعرف بمستوى شفافية الاستقرار المالى Financial Stability Transparency ، Horváth and D. R. Vaško , 2012) ، ويتكون المؤشر من إحد عشر معيار، حيث يتم إعطاء كل معيار درجة خاصة به، بحيث تتراوح الدرجة الكلية لمستوى شفافية البنك المركزي ما بين (صفر الى ١١ درجة).

ويتم الإعتماد فى حساب المؤشر للبنوك المركزية على المعلومات الخاصة بمختلف وثائق البنوك المركزية، والتقارير السنوية ونصف السنوية ، وتقارير الاستقرار المالى التى تصدرها البنك المركزي، او تقارير الاستقرار المالى التى يصدرها صندوق النقد الدولى عن البلدان المختلفة ، بالإضافة إلى المعلومات المتوافرة علي الموقع الرسمي الخاص بالبنك المركزي او من المسؤليين الرسميين في البنك المركزي ، ويتألف المؤشر من المعايير التالية:

١- نشر تقرير الاستقرار المالي : الدرجة = ١

- عدم نشر = صفر
- نشر = ١

٢- معدل نشر تقرير الاستقرار المالي : الدرجة = ١

- عدم نشر = صفر
- نشر سنوي = ٠.٥
- نشر نصف سنوى = ١

٣- مدى احتواء تقرير الاستقرار المالى على توقعات للمستقبل : الدرجة = ١

- إذا كان التقرير لا يتضمن توقعات للمستقبل = صفر
- إذا كان التقرير يتضمن توقعات للمستقبل = ١

٤- محتويات تقرير الاستقرار المالى) : الدرجة = ١.٥

- يحتوى التقرير على معلومات عن البيئة الاقتصادية الكلية ومخاطرها = ٠.٥
- يحتوى التقرير على معلومات عن البنوك والمؤسسات التى تقبل الودائع ومخاطرها = ٠.٥
- يحتوى التقرير على معلومات أخرى عن السوق ومخاطره = ٠.٥

٥- تحديد الهدف في قانون البنك المركزي أو أى وثيقة قانونية أخرى : الدرجة = ١

- عدم تحديد الهدف فى القانون = صفر
- تحديد الهدف فى القانون= ١

٦- نشر اختبارات الضغط المالى من قبل البنك المركزى : الدرجة = ١

- عدم النشر = صفر
- النشر = ١

٧- نشر مؤشرات السلامة المالية : الدرجة = ١

- عدم النشر = صفر
- النشر = ١

٨- نشر السياسات الكلية التحوطية : الدرجة = ١

- عدم النشر = صفر
- نشر السياسات العامة = ٠.٥
- نشر سياسات تفصيلية لإدارة الأزمات = ١

٩- إنشاء لجنة سياسات خاصة بالاستقرار المالى : الدرجة = ١

- عدم إنشاء اللجنة = صفر
- إنشاء اللجنة = ١

١٠- وجود صفحة منفصلة على موقع البنك المركزي عن الاستقرار المالى : الدرجة = ١

- عدم وجود الصفحة = صفر
- وجود الصفحة = ١

١١- وجود صفحة منفصلة على موقع البنك المركزي عن تصريحات يقوم بها المسئولين فى البنك

المركزى فيما يخص الاستقرار المالى : الدرجة تساوى = ٠.٥

- عدم وجود الصفحة = صفر
- وجود الصفحة : ٠.٥

٣-المبحث الثالث/ الجانب العملي

١.٣-تحليل واقع شفافية السياسة النقدية

١.١.٣-على المستوى الدولي والعربي

هناك تطور نسبي واضح في اتجاهات مؤشر شفافية السياسة النقدية في معظم البلدان وخاصة البلدان الصناعية والمتقدمة والناشئة ، وحتى في البلدان والنامية الا انه تطور نسبي بطيء ، فقد حقق عدد من البلدان درجات عالية اقتربت من الحد الاعلى وهو ١٥ درجة خلال السنوات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ ، مثل السويد ١٤.٥ ، ونيوزلندا ١٤ ، وهنغاريا ١٣.٥ ، والمملكة المتحدة والجيك ١٢ ، وتفاوتت درجة البلدان الاخرى .

اما السياسة النقدية في البلدان العربية فتحقق اعلى مستوى للشفافية فيها كان في كل من تونس ٥.٥ ومصر ٥ في عام ٢٠١٠ ، وادنى درجة تحققت في سوريا ٠.٥ . وكما موضح في الجدول (١) والشكل (٣) .

جدول (١) درجة شفافية البنوك المركزية في البلدان العربية والاجنبية للسنوات ٢٠٠٥ ، ٢٠١٠ تتروح بين ٠ – ١٥

البلدان	درجة الشفافية		البلدان	درجة الشفافية	
السنة	٢٠٠٥	٢٠١٠	السنة	٢٠٠٥	٢٠١٠
العراق	٢.٥	٢.٥	الصين	٤.٥	٤
ليبيا	١	١	اليابان	٩.٥	١٠.٥
السودان	٢	٣	كوريا ج	٨.٥	٨.٥
مصر	٣.٥	٥	الهند	٢	٣
تونس	٤.٥	٥.٥	باكستان	٣	٣
الاردن	٢	١.٥	ماليزيا	٦	٦
الكويت	٣.٥	٣.٥	ايران	٣	٣
لبنان	١.٥	١.٥	سنغافورا	٥.٥	٥.٥
عُمان	٢.٥	٣	تايلند	٨	٩
قطر	٣.٥	٣.٥	تركيا	٨.٥	١٠
السعودية	١	٢	الجيك	١١.٥	١٢
سوريا	٠.٥	٠.٥	هنغاريا	١٠.٥	١٣.٥
البحرين	٣.٥	٤	بولندا	٨	٩
الامارات	٢	٣	روسيا	٣	٣
اليمن	٢	٢	رومانيا	٧	٧.٥
اثيوبيا	١	٢.٥	السويد	١٤.٥	١٤.٥
كينيا	٤.٥	٧	UK	12.5	12
موزمبيق	٤.٥	٥	كرواتيا	٢.٥	٢.٥
راوندا	٢	٣.٥	لاتفيا	٧.٥	٩
نيجيريا	٤.٥	٦.٥	ايسلندا	٧.٥	١٠
الارجنتين	٥.٥	٥.٥	بيلاروس	٥	٥
البرازيل	٩	٨.٥	اوكرانيا	٣	٥
فنزويلا	٤	٤	الدنمارك	٦.٥	٨
كندا	١١	١١	النرويج	٨	١٠
USA	10	11	سويسرا	٩.٥	١٠.٥
نيوزلندا	١٤	١٤	م.اليورو	١١	١١

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على :

N. N. Dincera and B. Eichengreen , Central Bank Transparency and Independence: Updates and New Measures , International Journal of Central Banking , March 2014 , p.198 – 203.

الشكل (٣) شفافية البنوك المركزية في البلدان العربية والاجنبية للسنوات ٢٠٠٥، ٢٠١٠

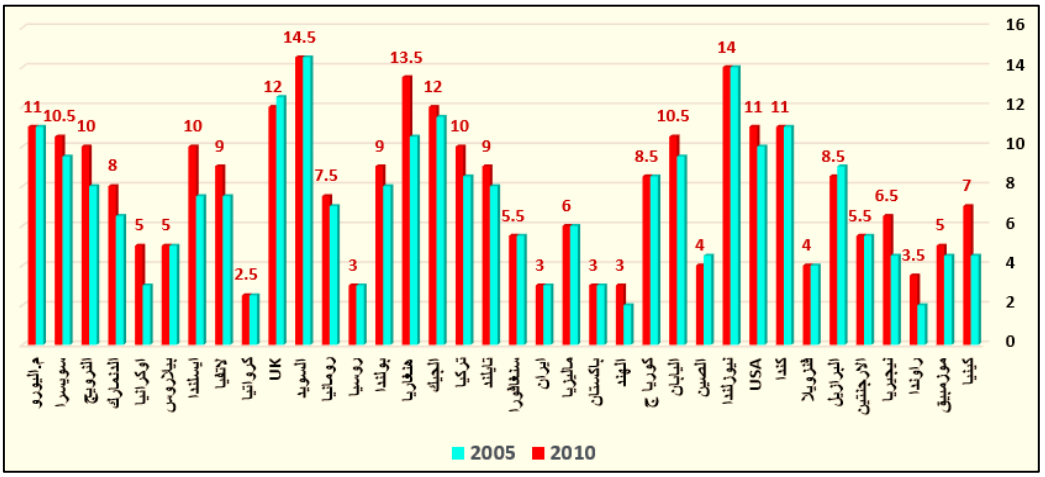

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (١)

شكل (٣) درجة شفافية البنوك المركزية في البلدان العربية التي تتراوح بين (٠ – ١٥) درجة لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠

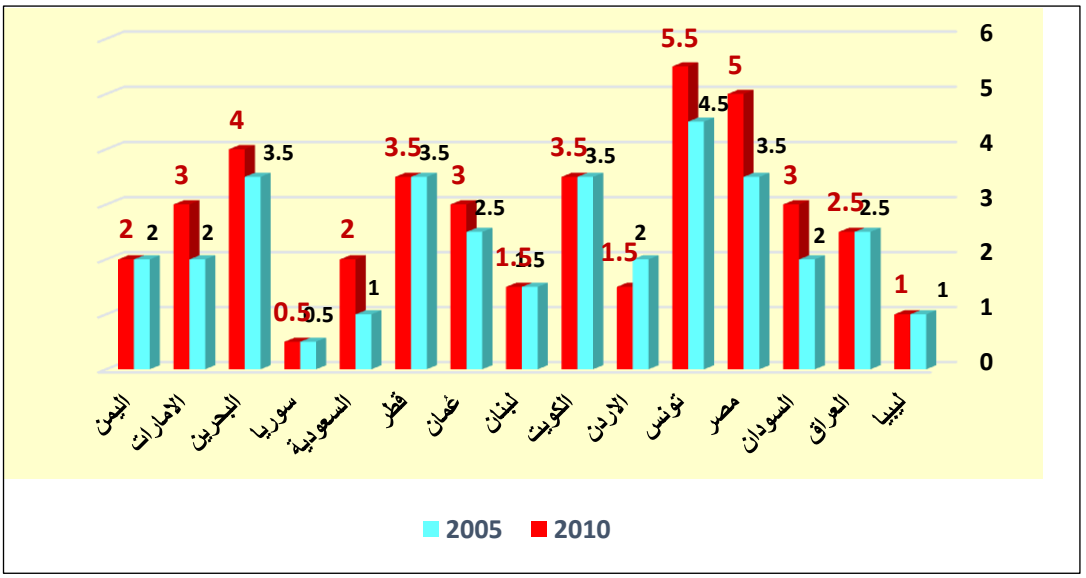

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على جدول(١)

٢.٣ –قياس شفافية السياسة النقدية في العـــراق :

منذ اقرار قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ، تم تحديد الاهداف الاسياسية التي تضمن للبنك المركزي العراقي تحقيق الاستقرار في الاسعار المحلية والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على اساس التنافس في السوق ويعمل البنك المركزي تماشيًا مع الاهداف سالفة الذكر، على تعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق. وايضا حدد مهام البنك المركزي العراقي بصياغة السياسة النقدية وتنفيذها في العراق، بما في ذلك سياسة سعر الصرف الأجنبي. وحيازة جميع الاحتياطي الرسمي الأجنبي للعراق وادارته. وحيازة الذهب وإدارة مخزون الدولة من الذهب. وتقديم الخدمات الاستشارية والمالية للحكومة. وتوفير خدمات السيولة للمصارف. وإصدار العملة العراقية وإدارتها. تجميع ونشر البيانات الخاصة بالنظام المصرفي والمالي والبيانات الخاصة بالاقتصاد. ووضع نظم فعالة وسليمة للدفع والإشراف عليها وتعزيزها. وإصدار التراخيص والتصاريح للمصارف وتنظيم أعمالها والإشراف عليها.ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. البنك المركزي العراقي ، الموقع الرسمي(https://www.cbi.iq) .

والقوانين الاخرى مثل قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤) ، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (٣٩) لسنة (٢٠١٥) وغيرها من القوانين التي تعزز الدور الاشرافي والرقابي للسياسة النقدية في العراق ، وايضا تحدد وضع الافصاح عن المعلومات الخاصة بنشاط البنك المركزي والقطاع المصرفي والمالي.

فضلا على الخطط الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي للمدد (٢٠١٦–٢٠٢٠) و (٢٠٢١–٢٠٢٣) و (٢٠٢٤–٢٠٢٦) التي ركزت جميعها على دعم وتحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز التحول الرقمي وتنشيط الدفع الالكتروني وتدعيم الامن

السيبراني والقطاع المصرفي وتطوير البنية التحتية التقنية للبنك المركزي العراقي وتعزيز الشمول المالي وتحسين مؤشراته والتثقيف المالي كجزء من الشفافية النقديه والحفاظ على نظام مالي رصيد يضمن حقوق المتعاملين ، من خلال حماية حقوق المستهلكين الماليين واستدامة القطاع المالي المصرفي وتطوير البنيه التنظيميه وتنمية قدرات الموارد البشريه في البنك المركزي من خلال تطوير الموارد البشرية والتنظيميه والبنيه التحتيه وتعزيز ممارسات اداره المخاطر وايضا تعزيز مكانه البنك المركزيه العراقي محليا ودوليا من خلال تعزيز العلاقات المحليه والدوليه وهو ما تؤكد عليه اغلب دراسات شفافيه السياسات النقديه من خلال الربط بين الافصاح والشفافية الداخلية والخارجية وايضا تعزيز امتثال القطاع المصرفي وقطاع المؤسسات المالية غير المصرفيه بما ينسجم مع تطور المعايير الدولية .

والبنك المركزي العراقي يعلن بوضوح عن الاهداف الرئيسة ، وايضا ما يتعلق بالشفافية الاقتصادية ، اذ ينشر ويحَّدث البيانات التي ترتبط بالجمهور بشكل واضح سواء عن طريق التقارير والنشرات المطبوعة والمتاحة على موقع البنك المركزي العراقي الرسمي (https://www.cbi.iq) الذي يتضمن معظم البيانات ذات الصلة بالسياسة النقدية مثل التقرير الاقتصادي الذي ينُشر بصورة فصلية .

وبينشر البنك المركزي العراقي العديد من التقارير الاساسية مثل تقرير الاستقرار المالي وتقرير الانذار المبكر وتقرير السياسة النقدية والتقرير الاقتصادي وتقرير ميزان المدفوعات العراقي ودليل ميزان المدفوعات العراقي وتقرير تجاره العراق وتقرير المؤسسات الماليه غير المصرفيه وتقرير تحليل التضخم في العراق وتقرير هيكل اسعار الفائده الموزونه وتقرير تحليلي للمؤشرات النقديه والماليه في العراق وتقرير الاستقرار النقدي

وفي تقرير السياسه النقديه للبنك المركزي العراقي يقوم بنشر التقرير فصليا ويتضمن ويتضمن التطورات العالميه للسياسة النقدية والتطورات في مؤشرات وادوات السياسة النقدية في العراق من خلال المؤشرات النقديه التي تتعلق بالمجاميع النقديه والاحتياطات الاجنبيه وادوات السياسه النقدية ، وايضا يتضمن اتجاهات الرقم القياسي

لاسعار المستهلك وتطور معدلات التضخم على اساس شهري بالاضافه الى تطورات اداء السياسه النقديه فيما يتعلق بمؤشرات كفايات الاحتياطيات الاجنبيه وسرعه تداول النقود ومعامل الاستقرار النقدي ومقياس الضغط التضخمي .

وينشر البنك المركزي العديد من الاحصاءات التي ترتبط بالموقع الاحصائي الذي تضمن الاحصاءات النقدية والمالية وايضا المؤشرات المالية النشر الاحصائية السنوية وجدول اسعار الفائده واسعار الصرف والنشرة الاحصائيه الشهريه وبيانات ميزان المدفوعات والتجاره الخارجيه حيث يتم في الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي مؤشرات وبيانات القطاع النقدي والقطاع المالي ومؤشرات الاسعار والقطاع الحقيقي والتجاره الخارجيه وسوق العراق للاوراق الماليه ومؤشرات نظام المدفوعات على موقعه الاحصائي (https://cbiraq.org.)

شكل (٤) الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي .

المصدر : (https://cbiraq.org.)

وقد اتسمت درجة شفافية السياسة النقدية في العراق بالانخفاض النسبي ، استنادا الى دراسة (دانسر و اجفينجر) الموسومة (شفافية واستقلالية البنك المركزي: التحديثات والتدابير الجديدة) عام ٢٠١٤ التي يتراوح مداها بين (٠ – ١٥) فقد كانت ٢ درجة للمدة ١٩٩٨– ٢٠٠٣ و ٢.٥ للمدة ٢٠٠٤ – ٢٠١٠ .كما في جدول (٢) .

جدول (٢) درجة شفافية السياسة النقدية في العراق للمدة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠

١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
٢	٢	٢	٢	٢	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥	٢.٥

N. N. Dincera and B. Eichengreen , Central Bank Transparency and Independence: Updates and New Measures , International Journal of Central Banking , March 2014 , p.204

وقد تحسن مستوى شفافية السياسة النقدية فيما بعد ، فقد ارتفع نسبيا بعد اجراء العديد من الاصلاحات التشريعية والادارية خلال الفترة اللاحقة . وبالرغم من العوامل المؤثرة والتحديات التي تواجه السياسة النقدية في العراق والمتمثلة بضغوطات السياسة المالية المرتبطة بشدة بعوائد الصادرات النفطية وضعف الايرادات غير النفطية بكافة انواعها الضريبية وغير الضريبية ، الا أن سياسة البنك المركزي العراقي النقدية اتسمت بشفافية مقبولة في ظل الظروف المذكورة .

وقد ارتفع مستوى شفافية السياسة النقدية التجميعي في العراق بعد عام ٢٠١٠ استنادا الى مؤشرات ومعايير الشفافية الى ١٠ نقاط من اجمالي الدرجة العليا للشفافية وهي ١٥ ، بعد كانت ٢.٥ في عام ٢٠١٠ ، توزعت بين ٣ درجات للشفافية السياسية التي توضح الصراحة والوضوح بشأن أهداف السياسة ، و٢ درجة للشفافية الاقتصادية التي تركز على المعلومات الاقتصادية المستخدمة في السياسة

النقدية ،و ٢ درجة لشفافية الإجراءات التي ترتبط بكيفية اتخاذ قرارات السياسة النقدية ، و٢ درجة لشفافية السياسة التي تُعنى بالإفصاح الفوري عن قرارات السياسة مع شرح للقرار، ودرجة واحدة للشفافية التشغيلية التي تتعلق بمدى تحقيق الأهداف التشغيلية الرئيسية للسياسة النقدية في العراق . كما في الجدول (٣) و الشكل (٥) .

وبالاعتماد على معايير ومؤشرات قياس شفافية السياسة النقدية السابقة ، تم التطبيق على السياسة النقدية للبنك المركزي العرقي والاستناد على قانون واصدرات البنك المركزي العراقي من التقارير والنشرات المتاحة للجمهور المطبوعة وعلى الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي واجابات بعض المسؤليين التنفيذيين في البنك المركزي [١] وقد كانت النتائج ، كما يوضحها الجدول (٣) :

جدول (٣) درجة شفافية السياسة النقدية في العراق في المدة ٢٠١٠ – ٢٠٢٤

المؤشرات	الدرجة
١ ـ*الشفافية السياسية (Political Transparency)*	
هل يوجد بيان رسمي لأهداف السياسة النقدية	١
هل يتم تحديد الأهداف الرئيسية (مثل التضخم) بشكل كمي	١
هل توجد ترتيبات مؤسسية واضحة، مثل استقلالية الأدوات للبنك المركزي	١
المجموع	٣
٢ ـ *الشفافية الاقتصادية (Economic Transparency):*	
هل البيانات الاقتصادية الأساسية ذات الصلة بإدارة السياسة النقدية متاحة للجمهور	١
هل يفصح البنك المركزي النموذج (النماذج) الاقتصادية الكلية التي يستخدمها البنك لتحليل سياسته النقدية ؟	١
هل ينشر البنك المركزي توقعاته الاقتصادية الرئيسية بانتظام ؟	٠
المجموع	٢
٣ ـ *الشفافية الإجرائية (Procedural Transparency):*	
هل توجد استراتيجية واضحة للسياسة النقدية	١
هل يتم الإعلان عن جدول اجتماعات لجنة السياسة النقدية	١
هل يُفصح البنك المركزي عن كيفية تحقيق كل قرار على مستوى أداة التشغيل الرئيسية أو هدفه؟	٠
المجموع	٢
٤ ـ *شفافية السياسة (Policy Transparency):*	

[١] يتوجه الباحث بالشكر والامتنان الى ا.د. سمير فخري نعمة المدير العام لدائرة الاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي ، والاستاذ احمد ابراهيم مدير مكتب عمليات السوق المفتوحة في البنك المركزي العراقي ، للمساعدة في تسهيل انجاز البحث .

هل يتم الإعلان عن القرارات المتعلقة بتعديلات أداة التشغيل الرئيسية أو الهدف على الفور؟	١
هل يُقدم البنك المركزي تفسيرًا عند إعلانه قرارات السياسة النقدية المتخذة ؟	٠
هل يُفصح البنك المركزي عن توجه واضح للسياسة بعد كل اجتماع للسياسة، أو عن إشارة واضحة إلى إجراءات السياسة المستقبلية المحتملة (ربع سنوي على الأقل)؟	١
المجموع	٢
٥- *الشفافية التشغيلية (Operational Transparency):*	
هل يُقيّم البنك المركزي بانتظام مدى تحقيق أهدافه التشغيلية الرئيسية لسياساته ؟	١
هل يُقدم البنك المركزي بانتظام معلومات عن الاضطرابات الاقتصادية الكلية (غير المتوقعة) التي تؤثر على عملية انتقال السياسة؟	٠
هل يُقدم البنك المركزي تقييمًا منتظمًا لنتائج السياسة في ضوء أهدافه الاقتصادية الكلية؟	٠
المجموع	١
اجمالي الدرجة من ١٥	١٠

المصدر : اعداد الباحث

شكل (٥) درجات شفافية السياسة النقدية في العراق

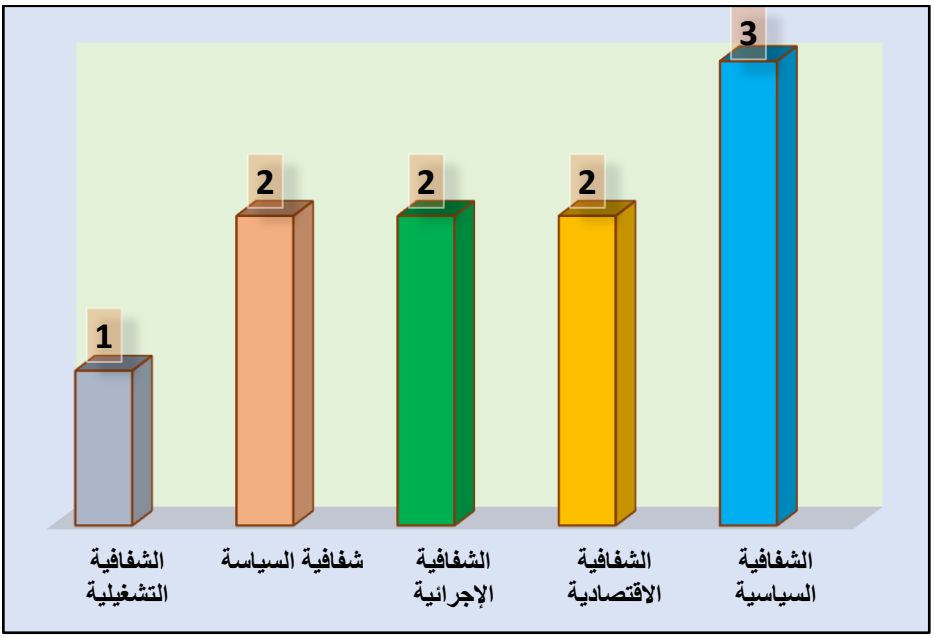

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على جدول (٣)

وقد توزعت الاهمية النسبية بين ٢٠ % للشفافية السياسة ، و ١٣ % لكل من الشفافية الاقتصادية والاجرائية والسياسة ، و ٧% للشفافية التشغيلية ، الشكل (٦).

شكل (٦) الاهمية النسبية لجوانب شفافية السياسة النقدية

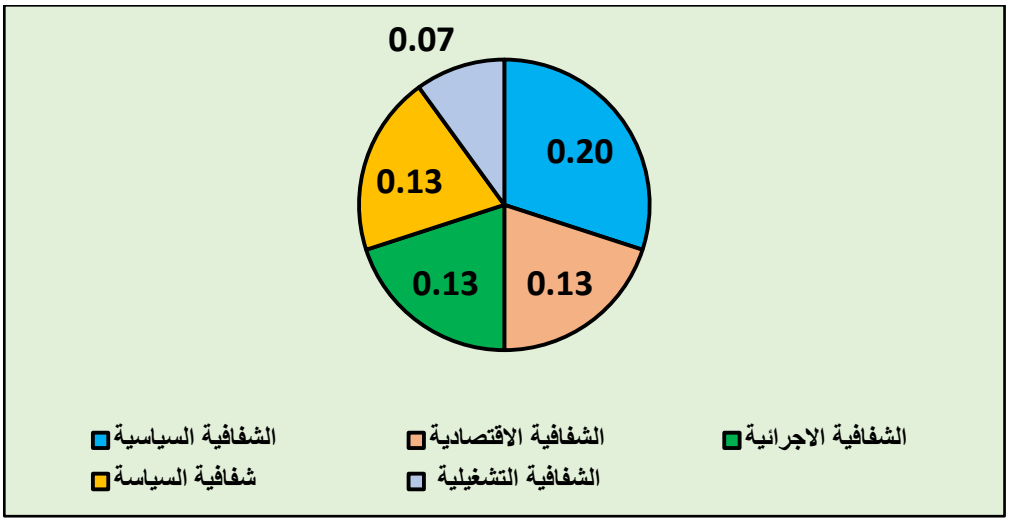

المصدر : اعداد الباحث

٣.٣- قياس شفافية السياسة النقدية وفق معيار شفافية الاستقرار المالي

استنادا الى شفافية الاستقرار المالي التي تتكون من ١١ معيار و ٢٥ مؤشرا فرعياً ، فأن السياسة النقدية التي يديرها البنك المركزي العراقي قد حققت مستوى مرتفع نسبيا بلغ بصورة اجمالية ٩.٥ درجة ، من ١١ درجة وهي القيمة العليا لهذا المعيار ، كما في الجدول (٥) .

اذ يقوم البنك المركزي العراقي بانتظام بنشر تقرير الاستقرار المالي منذ عام ٢٠١٠ وتضمينه ، التطورات في القطاع المالي والمصرفي والمؤسسات الماليه غير المصرفيه وايضا مديونيه قطاع العائلات وقطاع الشركات ومؤشرات السلامه المالية وتطورات البنية المالية التحتية والشمول المالي واختبارات الاوضاع الضاغطة الكلية وايضا

قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المالي واثر التغيرات المناخيه على الاستقرار المالي في العراق .

ويتم نشر التوقعات المستقبلية ، وتحديد الهدف بوضوح في قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ، و نشر اختبارات الضغط المالي عن طريق تقرير الانذار المبكرمنذ عام ٢٠١٧ للقطاع المصرفي كل ٣ أشهر من قبل البنك المركزي ، ويتضمن التقرير معلومات عن البيئة الاقتصادية الكلية ومخاطرها ، على معلومات عن البنوك والمؤسسات المالية التى تقبل الودائع ومخاطرها و معلومات أخرى عن السوق ومخاطره ، ومؤشرات السلامة المالية والسياسات الكلية التحوطية .

ونشر تقرير الاستقرار النقدي الذي يصدر كل ثلاثه اشهر ويتضمن تحليل تطور مؤشرات ومتغيرات الاستقرار النقدي في العراق مثل معايير الاستقرار النقدي ومعامل الاستقرار النقدي ومعايير كفايه الاحتياطيات الاجنبية. وفي تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي الذي يقوم البنك المركزي بنشره فصليا منذ عام ٢٠٠٩، ويتضمن ويتضمن التطورات العالميه للسياسه النقديه والتطورات في مؤشرات وادوات السياسه النقديه في العراق من خلال المؤشرات النقديه التي تتعلق بالمجاميع النقديه والاحتياطات الاجنبيه وادوات السياسه نقديه لدى البنك المركزي العراقي وايضا يتضمن اتجاهات الرقم القياسي لاسعار المستهلك وتطور معدلات التضخم على اساس شهري بالاضافه الى تطورات اداء السياسه النقديه فيما يتعلق بمؤشرات كفايات الاحتياطيات الاجنبيه وسرعه تداول النقود ومعامل الاستقرار النقدي ومقياس الضغط التضخمي .

ويوضح الجدول (٤) الذي المنشور في تقرير الاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي لعام ٢٠٢٣ العديد من المتغيرات والمؤشرات

التـــي تتعلـــق بالاقتصـــاد الكلـــي والقطـــاع المصـــرفي ومؤشـــرات ســـوق راس المـــال والمؤشـــر الاقتصـــادي العـــالمي والعربـــي وغيرهـــا مـــن المؤشـــرات التـــي يفصح عنها البنك المركزي العراقي للجمهور كجزء من الشفافية .

جدول (٤) مصفوفة الاستقرار المالي المعيارية وعلاقتها مع المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق المنشورة في تقرير الاستقرار المالي

المحور	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	2019	2020	2021	2022	2023
مؤشر القطاع المصرفي	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	0.77	0.61	0.74	0.32	0.42
	جودة الأصول	نسبة التغطية (المخصصات/ الديون غير العاملة)	1.00	0.60	0.39	0.00	0.05
	السيولة	نسبة الأصول السائلة/ الالتزامات السائلة	0.00	0.00	0.20	0.00	0.00
		الموجودات السائلة / المطلوبات القصيرة الأجل	0.00	0.00	0.04	0.00	0.00
		الموجودات السائلة / إجمالي الودائع	0.00	0.00	0.03	0.10	0.04
		الائتمان النقدي / إجمالي الودائع	0.13	0.91	0.53	0.00	0.39
	الربحية	نسبة العائد على الأصول (ROA)	0.65	0.92	0.18	1.00	1.00
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	0.63	0.91	0.27	1.00	1.00
		هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل	1.00	0.00	0.49	0.44	0.45
مؤشر الاقتصاد الكلي		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	0.78	0.38	1.00	0.85	0.08
		سعر نقطة التعادل للنفط في العراق	0.60	0.77	0.71	1.00	1.00
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية/ الناتج المحلي الإجمالي	1.00	1.00	0.35	0.00	1.00
مؤشر سوق راس المال		مؤشر سوق العراق للأوراق المالية	0.00	0.06	0.32	0.39	1.00
		القيمة السوقية للأسهم/ الناتج المحلي الإجمالي	0.00	1.00	0.00	1.00	0.04
المؤشر الاقتصادي العالمي		النمو الاقتصادي العالمي	0.00	0.00	1.00	0.71	0.68

المتغيرات ذات العلاقة العكسية

المحور	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	2019	2020	2021	2022	2023
مؤشر القطاع المصرفي	جودة الأصول	الديون غير العاملة/ إجمالي الديون	0.72	0.97	1.00	1.00	1.00
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/ قاعدة رأس المال	1.00	0.00	0.02	0.00	0.33
		الديون غير العاملة / إجمالي الائتمان النقدي	0.98	0.99	0.99	0.87	0.92
	الربحية	إجمالي المصرفات من غير الفوائد/ إجمالي الدخل	0.00	0.00	0.02	0.20	0.09
مؤشر الاقتصاد الكلي		نسبة عجز الحساب الجاري/ الناتج المحلي الإجمالي	0.53	0.78	0.30	0.00	0.00
		معدل التضخم	0.78	0.00	0.00	0.18	0.24
		معدل الصرف الموازي (السوق)	1.00	0.52	0.00	0.00	0.00
		الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	1.00	0.00	0.39	0.72	0.52
		مديونية الافراد إلى الناتج المحلي الإجمالي	0.98	0.00	0.41	1.00	0.00
المؤشر الاقتصادي العالمي		التضخم العالمي	0.25	0.51	0.00	0.00	0.05
مؤشر الدورة المالية		فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط	1.00	0.00	0.29	0.18	0.01

المصدر : البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، قسم الاستقرار المالي والنقدي ، ٢٠٢٣ ، ص ٦٧ .

جدول (٥) شفافية البنك المركزي العراقي وفق مؤشر شفافية الاستقرار المالي

	المعيار	المؤشر		الدرجة
١	نشر تقرير الاستقرار المالي	عدم النشر	٠	١
		نشر	١	
٢	معدل نشر تقرير الاستقرار المالي	عدم نشر	٠	١
		نشر سنوي	٠.٥	
		نشر نصف سنوى	١	
٣	مدى احتواء تقرير الاستقرار المالي على التوقعات المستقبلية	لا يتضمن التوقعات	٠	١
		يتضمن التوقعات	١	
٤	محتويات تقرير الاستقرار المالى	يحتوى التقرير على معلومات عن البيئة الاقتصادية الكلية ومخاطرها	٠.٥	١.٥
		يحتوى التقرير على معلومات عن البنوك والمؤسسات المالية التى تقبل الودائع ومخاطرها	٠.٥	
		يحتوى التقرير على معلومات أخرى عن السوق ومخاطره	٠.٥	
٥	تحديد الهدف في قانون البنك المركزي أو أى وثيقة قانونية أخرى	عدم تحديد الهدف فى القانون	٠	١
		تحديد الهدف فى القانون	١	

٦	نشر اختبارات الضغط المالي من قبل البنك المركزي	عدم النشر	٠	١
		النشر	١	
٧	نشر مؤشرات السلامة المالية	عدم النشر	٠	١
		النشر	١	
٨	نشر السياسات الكلية التحوطية	عدم النشر	٠	١
		نشر السياسات العامة	٠.٥	
		نشر سياسات تفصيلية لإدارة الأزمات	١	
٩	انشاء لجنة سياسات خاصة بالاستقرار المالي	عدم إنشاء اللجنة	٠	١
		إنشاء اللجنة	١	
١٠	وجود صفحة منفصلة على موقع البنك المركزي عن الاستقرار المالى	عدم وجود الصفحة	٠	٠
		وجود الصفحة	١	
١١	وجود صفحة منفصلة على موقع البنك المركزي عن تصريحات يقوم بها المسئولين فى البنك المركزى فيما يخص الاستقرارالمالى	عدم وجود الصفحة	٠	٠
		وجود الصفحة	٠.٥	
الاجمالي من ١١				٩.٥

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على معيار شفافية الاستقرار المالي .

شكل (٧) شفافية البنك المركزي العراقي وفق مؤشر شفافية الاستقرار المالي

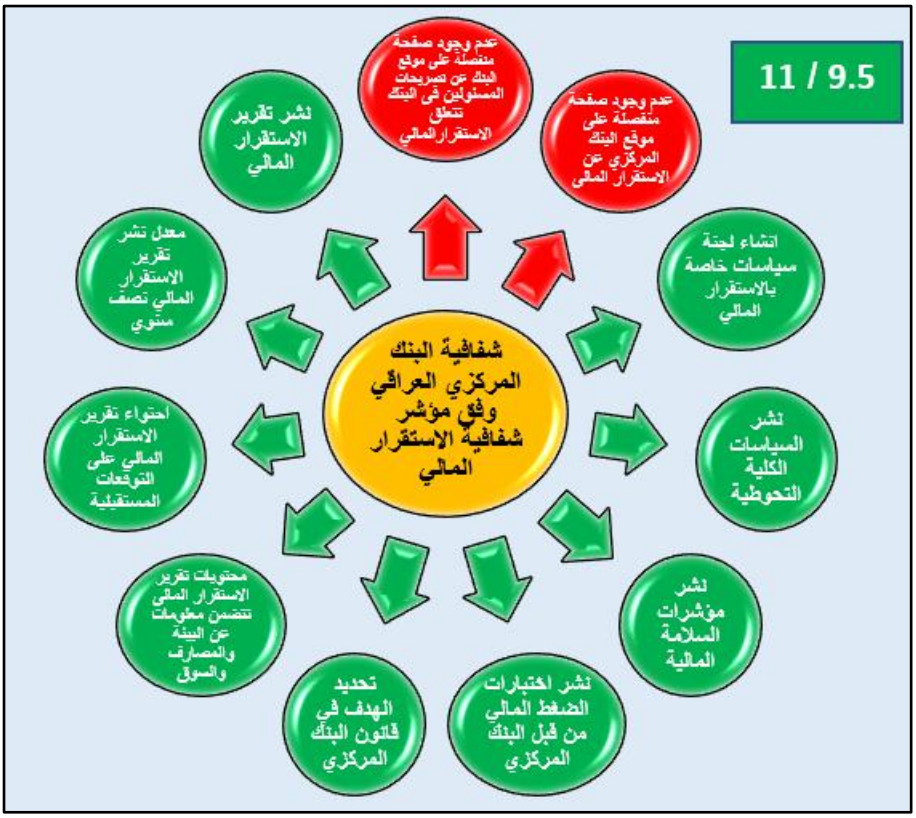

المصدر : اعداد الباحث

٤- المبحث الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

١- إن عدم التوازن بين المعلومات التي يمتلكها البنك المركزي والجهات الفاعلة الاقتصادية يمكن أن يؤدي إلى شفافية منخفضة او محدودة.

٢- أن ارتفاع مستوى شفافية السياسة النقدية يعمل على تحسّين القدرة على التنبؤ بإجراءات السياسة النقدية ونتائجها، وتُعزز المصداقية وتجعل توقعات التضخم للقطاع الخاص على المدى الطويل أكثر استقرارًا ، وهذا ما يعكسه واقع البلدان

المتقدمة التي ترتفع فيها درجات شفافية السياسة النقدية ، مثل السويد ونيوزلندا وهنغاريا والمملكة المتحدة والجيك .

٣- ان البنك المركزي العراقي وسياسته النقدية تحدد بشكل صريح وواضح الاهداف والمهام الرئيسة للبنك المركزي العراقي في نصوص واضحة ضمن قانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وتعديلاته .

٤- الارتفاع النسبي في مستوى شفافية السياسة النقدية في العراق من درجتين عام ١٩٩٨ الى ١٠ درجات من ١٥ درجة في عام ٢٠٢٤ . وخاصة التي تتعلق بوضوح الاهداف للسياسة النقدية .

٥- ارتفاع مستوى شفافية البنك المركزي العراقي استنادا الى مؤشر شفافية الاستقرار المالي الى ٩.٥ درجة من ١١ درجة ، وهو ما يعكس المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي النسبي .

٦- توافر النشر المنهجي المستمر للبيانات الإحصائية والتحليلات التي يستخدمها البنك المركزي العراقي في سياق اتخاذ القرارات المهمة واتاحتها عن طريق التقارير المطبوعة والمنشورة على موقع البنك المركزي الرسمي.

٧- لا زالت هناك تحديات تواجة السياسة النقدية ورفع درجة شفافيتها تتمثل بالضغوط السياسية والاقتصادية الناجمة عن محددات الايرادات والتوسع في النفقات.

٢.٤-التوصيات

١- تعزيز ودعم اتاحة صفحة فعالة منفصلة على موقع البنك المركزي العراقي عن الاستقرار المالى ، بالاضافة الى ما يتم نشره من تقارير الاستقرار المالي والنقدي .

٢- يستلزم توافر صفحة منفصلة مستقلة على موقع البنك المركزي العراقي تتركز على تصريحات يقوم بها المسؤولين فى البنك المركزى فيما يخص الاستقرار المالى.

٣-يتطلب الامر وجود شفافية للسياسة المالية لتداخل التأثيرات المالية والنقدية مع بعضها ، وتوضيح واعلان التغيرات التي تطرأ في السياسة المالية وتأثيراتها على

السياسة النقدية واهدافها .

٣- تعزيز الافصاح في نشر التقارير والنشرات والبيانات المالية التي تصدر عن البنك المركزي العراقي ، وتحسين جودة وتوقيت نشرها.

٤- تعزيز الثقة والمصداقية في السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي يتأتى من شفافية السياسة النقدية

٥- يتطلب الامر قيام البنك المركزي العراقي عقد مؤتمرات صحفية دورية للإعلان عن القرارات النقدية وشرحها واصدار تصريحات عامة دورية منظمة للجمهور توضح التطورات في الاقتصاد الكلي وانعكاساتهاعلى اهداف السياسة النقدية.

٦- التركيز على تعزيز ودعم وتقوية مؤشرات الشفافية المتحققة ، وتجاوز نقاط الضعف في المؤشرات الاخرى التي تساهم بتقليل درجة الشفافية في السياسة النقدية خاصة التي تتعلق بعدم وجود صفحة منفصلة على موقع البنك المركزي عن الاستقرار المالى وعن التصريحات يقوم بها المسؤولين فى البنك المركزى .

المصادر :

١- صندوق النقد الدولي ، ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية السياسات النقدية والمالية ، اعلان مبادئ ، ٢٦ سبتمبر ١٩٩٩، ص ١ .

٢- البنك المركزي العراقي ، الموقع الرسمي(https://cbiraq.org .)

٣- البنك المركزي العراقي ، تقرير الاستقرار المالي ، دائرة الاحصاء والابحاث ، قسم الاستقرار المالي والنقدي ، ٢٠٢٣.

1. Bernhard winkle , WHICH KIND OF TRANSPARENCY? ON THE NEED FOR CLARITY IN MONETARY POLICY-MAKING ،European Central Bank , Frankfurt Germany, Aug. 2000. W.P. NO. 26 p . 26.

2. Christopher C and Ellen E . Central Bank Independence and Transparency: Evolution and Effectiveness, IMF, Research Department, WP/08/119 , 2008 , P.8- 24.

3. Hans Dillén and Jonny Nilsson , Transparency, uncertainty and monetary policy ,Reserve Bank of New Zealand,

Monetary Policy Workshop, Wellington 29, 30 June 1998 , p208.
4. https://www.imf.org/external/datamapper/CBT/
5. IMF , Executive Board Approves New Central Bank Transparency Code , PR 20/258 , 2020 , p.1
6. International Monetary Fund , The Central Bank Transparency Code , IMF Policy Paper , Proposal Staff Report, July 2020 , p.5.
7. N. Dincer and Others , Trends in Monetary Policy Transparency Around the World , SUERF Policy Brief No 322, April 2022 , p.2.
8. N. Dincera and B. Eichengreen , Central Bank Transparency and Independence: Updates and New Measures , International Journal of Central Banking March 2014 , Vol. 10 No. 1, P.237-241.
9. N. N. Dincera and B. Eichengreen , Central Bank Transparency and Independence: Updates and New Measures , International Journal of Central Banking , March 2014 , p.198 – 203.
10. Petra M. Geraats , Trends in Monetary Policy Transparency , University of Cambridge , August 2009 , Faculty of Economics, University of Cambridge, Cambridge, CB3 9DD, U. K. p.2.
11. R. Horváth and D. Vaško , Central bank transparency and financial stability: Measurement, determinants and effects ، Charles University, Institute of Economic Studies ، IES Working Paper, No. 25،2012.
12. S.C.W. Eijffinger, P.M. Geraats, How transparent are central banks? European Journal of Political Economy Vol. 22 .2006, P.8.
13. Urszula Z . Siwek , Transparency of monetary policy - Theory and practice , A RG U M EN TA OECONOMICA N o 2 (16) 2004 ,p.82.
14. Urszula Z. Siwek, TRANSPARENCY OF MONETARY POLICY - THEORY AND PRACTICE , ARGUMENTA

OECONOMICA , Department of Money and Monetary Policy, Poznań University of Economics , No, 2 (16) 2004.p.80
15. Urszula Ziarko-Siwek ,TRANSPARENCY OF MONETARY POLICY - THEORY AND PRACTICE , ARGUMENTA OECONOMICA No 2 (16) 2004،
16. Volker Hahn , Transparency in Monetary Policy: A Survey , zuerst ersch. In IFO,studien . zeitchschrift fur empirische wirtschaftsforscung ; 48 , 2002 , p.429 .455.